ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أبعاد تصريح السفير الأميركي بالفصل بين المفاوضات والاعتداءات

حسن حردان

صرّح سفير الولايات المتحدة في لبنان ميشال عيسى أمام وسائل الإعلام بعد لقائه الرئيس نبيه بري في عين التينة قائلاً:

انّ بدء المفاوضات "المدنية" بين لبنان و"إسرائيل"، لا يعني توقف "إسرائيل" عن هجماتها العسكرية في لبنان، لأنّ إسرائيل" تفصل مسار المفاوضات مع لبنان عن مسار حربها مع حزب اللّه.

ماذا يعني هذا الكلام، وهل يوضح بأنه مهما أبدى لبنان من مرونة فإنّ "إسرائيل" لن توقف اعتداءاتها وستواصلها، وبالتالي ما فائدة المرونة عندها، وما هو الردّ الطبيعي من قبل الحكومة اللبنانية على هذا القرار الأميركي - الإسرائيلي؟

هذا التصريح على لسان السفير ميشال عيسى (والمفترض أنه يمثل وجهة النظر الأميركية أو الإسرائيلية التي ينقلها) يطرح تساؤلات جدية حول جدوى المفاوضات.

أولاً، ماهية الرسالة الموجهة الى لبنان من خلال هذا التصريح:

ينص التصريح على نقطتين رئيسيتين:

النقطة الأولى، انّ بدء مفاوضات "مدنية" (بين لبنان وإسرائيل) لا يعني توقف "إسرائيل" عن هجماتها العسكرية في لبنان.

النقطة الثانية، انّ "إسرائيل" تفصل مسار المفاوضات مع لبنان عن مسار حربها مع حزب اللّه.

ماذا يعني ذلك؟

يعني عملياً أنّ "إسرائيل" تتبع سياسة "المسارين المنفصلين:

- المسار العسكري: هذا المسار مرتبط بالصراع الأمني المباشر وتكتيكات الردع العسكري، ويهدف إلى ما تعتبره "إسرائيل" إضعاف أو إبعاد حزب اللّه عن الحدود، ونزع سلاحه، ليسهل عليها فرض "اتفاق سلام" على لبنان يحقق الاهداف الإسرائيلية.

- المسار المدني/ السياسي في المفاوضات: هذا المسار يشمل قضايا مثل

ترسيم الحدود البرية، ومحاولة إسرائيلية للبحث في ما تسمّيه التعاون الاقتصادي.. "إسرائيل" مستعدة للمضيّ فيه كعملية تفاوضية منفصلة عن مسار استمرار اعتداءاتها على لبنان وخرقها لاتفاق وقف الأعمال العدائية والقرار ١٧٠١.. لا بل تريد لآلية الميكانيزم ان يصبح مهمتها تمكين "إسرائيل" من "نزع" سلاح المقاومة.

من هنا فإنّ فحوى الرسالة الموجهة الى لبنان هي: لا تتوقعوا يا لبنانيين أن تكون مرونتكم في المفاوضات المدنية بمثابة ثمن لإيقاف الاعتداءات الإسرائيلية. القصف سيستمر ما دامت "إسرائيل" ترى ضرورة لذلك في حربها ضد المقاومة.

ثانياً، ماذا يعني استمرار الاعتداءات الإسرائيلية رغم مرونة لبنان؟

هل يعني أنه مهما أبدى لبنان من مرونة فإنّ "إسرائيل" لن توقف اعتداءاتها وستواصلها؟

انّ تصريح السفير الأميركي يؤكد ذلك ما يدلل على:

١ - انّ المرونة اللبنانية تستخدمها واشنطن وتل أبيب لخدمة الأهداف الإسرائيلية في المسار المدني فقط (مثل ترسيم الحدود وفق الرؤية الإسرائيلية)، ولن تخدم هدف لبنان الأهمّ وهو وقف العدوان العسكري واستعادة الأمن، وصولاً الى الزام "إسرائيل" بتنفيذ بنود اتفاق وقف النار والقرار الدولي.

٢ - إنّ إسرائيل تريد استخدام الضغط العسكري كورقة مساومة منفصلة تقول عبرها الى لبنان، انّ إنهاء الحرب مسألة مرتبطة بأمن "إسرائيل"، وبالتالي نزع سلاح حزب اللّه.. ولهذا فإنّ استمرار التفاوض تحت النار الإسرائيلية يضعف موقف لبنان بشكل كبير.

لذلك يطرح السؤال الملحّ وهو: ما فائدة المرونة عندها؟

فائدة المرونة، في هذه الحالة، تصبح محصورة في تجنيب لبنان المزيد من التصعيد، وهو المبرّر الذي قدمته الحكومة اللبنانية لقبول مشاركة مدني في آلية الميكانيزم للحيلولة دون قيام "إسرائيل" بشن حرب واسعة ضدّ لبنان.

لكن المرونة لم تحقق الأمن والاستقرار للجنوبيين، والاستمرار فيها يعني قبول ما تريده "إسرائيل" من تكريس استمرار اعتداءاتها.. وتحول المكيانيزم الى مجرد ملهاة.

ثالثاً، الردّ اللبناني على هذا الموقف الإسرائيلي المدعوم أميركياً:

الردّ الطبيعي والمنطقي من قبل لبنان يجب أن يرتكز على المطالبة العلنية والواضحة بأنّ هدف مفاوضات الميكانيزم انما هو وقف العدوان وتحقيق امن المواطنين اللبنانيين، وأنّ ذلك لا يمكن تحقيقه تحت الاعتداءات اليومية. وبالتالي فإنّ لبنان لا يمكن أن يقبل بأن تتحوّل الميكانيزم الى آلية لتحقيق الأهداف الإسرائيلية المتناقضة مع اتفاق وقف النار والقرار ١٧٠١.. وانّ وقف العدوان والانسحاب الإسرائيلي من كلّ الأراضي اللبنانية المحتلة وإطلاق الأسرى اللبنانيين أولوية تسبق ايّ بحث آخر مرتبط بتحديد نقاط الحدود، والعودة الى اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩..

وفي حال أصرّت "إسرائيل" على الاستمرار في رفض تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق وقف النار، وتريد تحويل الميكانيزم الى آلية تخدم أهدافها، فمن حق لبنان ان يرد بسحب المرونة التي أبداها بمشاركة مدني، والتهديد بتعليق المشاركة في المفاوضات غير المباشرة عبر الميكانيزم الى ان تقرر "إسرائيل" الالتزام بما يتوجب عليها من التزامات بموجب الاتفاق، بعد ان نفذ لبنان ما عليه.

ما المطلوب وما المتوقع من الحراك التضامني الأوروبي مع فلسطين؟

حمدان الضميري

سؤال يفرض نفسه بقوة علينا جميعاً، كنشطاء ومؤسسات وشخصيات سياسية متعاطفة ومتضامنة مع الشعب الفلسطيني، سؤال علينا الجواب عليه من زاويتين ما هو المطلوب وما هو المتوقع من الساحة الأوروبية تجاه القضية والشعب الفلسطيني، أقول هذا انطلاقاً من قناعتي ومن فهمي أنّ المطلوب أكبر مما هو متوقع، المطلوب يحتاج لمشروع وطني نضالي تحرري فلسطيني موحد، يعيدنا على الأقلّ لما كنا عليه في مرحلة السبعينات، حيث كنا جميعاً ورغم تبايناتنا السياسية، وهذا أمر صحي لشعب عرف ما عرفه الشعب الفلسطيني، كنا في مؤسسة وطنية واحدة وموحدة وهي منظمة التحرير الفلسطينية، المنظمة التي استطاعت بفضل نضال شعبنا وتضحياته فرض نفسها على الساحة الدولية، حتى أنها حازت على تمثيل واسع واعتراف من الكثير من الدول بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هذا المشروع التحرري الجامع أصبح خلف ظهورنا، أقولها بشجاعة حتى وإنْ أزعجت البعض، العودة لهذا المشروع يفرض الشجاعة واعتبار المصالح الوطنية فوق كلّ اعتبار آخر، فلا مصالح وحسابات فوق المصلحة الوطنية لشعب عانى وما زال يعاني ويقدّم التضحيات تلو التضحيات، ليبقى على الخارطة السياسية ويبقي قضيته الوطنية بمحتواها الوطني التحرري حية وعلى جدول اهتمامات الدول والمؤسسات الدولية وكذلك عند الرأي العام الشعبي العالمي .

نحتاج لإعادة اعتبار حقيقي لمنظمة التحرير لتكون الحاضنة لمشروعنا الوطني التحرري من الاستعمار ومن كلّ مشاريع التهجير القسري والذي تختلف آليات تطبيقه تجاه شعبنا داخل فلسطين المحتلة، وما

شهدته غزة خلال عامين، لدليل أنّ شعبنا أمام كيان لا يقيم أيّ اعتبار للجوانب الإنسانية ولحق شعبنا داخل فلسطين بالحياة، ناهيك عن الاعتراف بحقوقه الوطنية المعترف بها من منظمة الأمم المتحدة وعبر العديد من القرارات المرتبطة بهذه الحقوق.

باختصار وحول منظمة التحرير، علينا العودة للشعب عبر مسار يعطي حق انتخاب ديمقراطي لممثليه والذين هم من يحق لهم التحدث باسم شعبنا الفلسطيني بقضايا مرتبطة بحقوقه التاريخية.

للأسف نحن ما زلنا بعيدين عن هذا الواقع، لذلك سنشاهد محاولات ومبادرات لا تعطي الجواب الشافي لحاجة ملحة وهي تمثيل حقيقي لشعب ضحّى ولا يزال يضحي، على كافة القوى الفلسطينية أن تقرّ بأنها فشلت بتجاوز خلافاتها رغم التوقيع على العديد من التوافقات التي لم تر النور على أرض التطبيق، توافُقات بدأت بالقاهرة ومرّت بالجزائر وموسكو وآخرها بكين والقاهرة.

أمام هذا الواقع السياسي المؤسف والمدمّر للمشروعات الوطنية رغم أنها مصيرية لشعبنا، علينا أن نراكم أوراق قوة بأيدينا ونعمل بجدّ لتحويل التعاطف مع شعبنا لخطوات ونبني على هذا التعاطف لتحقيق المزيد من الإنجازات.

عرفت الساحة الأوروبية أمام مشاهد الإبادة والتجويع ومحولات التهجير القسري في قطاع غزة خلال عامين متواصلين، تعاطفاً وحراكاً تضامنياً مع الشعب الفلسطيني، وهنا لا بدّ من التأكيد انّ أهمّ الإنجازات التي تحققت هو ما علق بصورة "إسرائيل" هنا في أوروبا وعند الشعوب الأوروبية، صورة كيان قاتل للأطفال وللمدنيين، مدمّر للمستشفيات وللمدارس ولدور العبادة، كيان لا يخالف بممارساته عن أفعال الأنظمة الفاشية ونظام هتلر في ألمانيا، صورة قيادات إرهابية ذهبت في تطرفها لأقصى ما يمكن أن تصل اليه بوحشيّتها، صورة وباختصار، "إسرائيل" ليست ضحية ولا يحقّ لها استخدام صفة الضحية، بالعكس من ذلك، الضحية الحقيقية هو الشعب الفلسطيني، فهو عرضة للإبادة وكذلك لسياسة رفض ممنهجة للاعتراف بحقوقه الوطنية المشروعة، هذه حقيقة علينا البناء عليها، لنحدّد كيف نفهم نحن هذه الحقوق الوطنية حتى لا تكون في مزادات في أسواق المصالح الدولية، نحن الوحيدين الذين يحق لهم تحديد ما هي هذه الحقوق وكيف نتمسك بها.

الممكن من أوروبا هو زيادة العزلة عبر خطوات رسمية ملموسة، خطوات تعطي زخماً إضافياً لعزلة "إسرائيل" حتى تصل هذه العزلة لمستوى عزلة نظام التمييز العنصري بأفريقيا الجنوبية، هذا هو المطلوب وأمامه الكثير من المعوقات، الدول الأوروبية فيها انقسامات حول العنوان الفلسطيني، هناك منها الشريك في مشروع الإبادة، حيث يقدّم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي، بينما هناك دول تقدّمت كثيراً في مواقفها وتبنّت خطوات تسير باتجاه دعم الشعب الفلسطيني والاعتراف بحقوقه الوطنية، إسبانيا في مقدمة هذه الدول وتفسير ذلك وجود حكومة ائتلاف حزبي يساري فيها، نعم معركة تطوير مواقف الدول الأوروبية ممكنة شريطة تواجد مشروط يحدّد الأهداف وآليات تطوير هذه المواقف .

الضغط باتجاه اعتراف أوسع بدولة فلسطين ممكن، وهذا يعتمد على تواصل بداية مع أحزاب سياسية، وبعد ذلك مع حكومات في دول أوروبية قادرة على اتخاذ خطوة كهذه بدون فرض أية شروط. كذلك نحتاج لتشبيك واسع بين الجمعيات والمؤسسات وشخصيات سياسية متضامنة معنا، هذا التشبيك قادر على خلق موازين قوى ضاغطة على هذه الحكومة او تلك لتطوير موقفها حول عنوان الاعتراف.

أعرف أنّ هناك من سوف يسأل: وماذا نربح من موضوع الاعترافات في ظلّ الرفض والتواطؤ وعدم قدرة مؤسسات الأمم المتحدة على تطبيق قراراتها؟ جوابي واضح وأنصح بذلك، علينا أن نمتلك مقاربة أنّ نضالنا الوطني هو مشروع استراتيجي طويل المدى، علينا أن نمتلك الوعي أننا في معركة تراكم الإنجازات لنصل إلى هدف عزل كامل لكيان الاحتلال الصهيوني دولياً على المستويات السياسية والقانونية والشعبية، معركة فيها آليات المقاطعة ومعاقبة كيان الاحتلال على جرائمه، مسار يؤدي ولو بعد حين لنفس النتيجة التي وصل إليها نظام التمييز العنصري بجنوب أفريقيا، أذكر هنا أنّ نظام الأبارتايد بُدِئ بعزله من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني يُضاف إليها بعض الأحزاب خاصة التقدمية، ليصل بعد عشرين عاماً ليطال الحكومات في العديد من دول العالم خاصة في أوروبا وبعض الدول الغربية الأخرى، الشعب الفلسطيني وقواه أمامها هذا النموذج النضالي الممكن لكنه يحتاج للمزيد من الوقت .

البناء على الحراك التضامني الواسع في أوروبا، يحتاج لعمل ومبادرات تنسيقية من مكونات الحراك التضامني، أحزاب وجمعيات ولجان وحركات طلابية ونقابيّة، هذا التنسيق والتشبيك أكثر من ضروري لنستمر في مسار ضاغط على كيان الاحتلال وعزله أكثر وأكثر .

من هنا أعتبر أنّ أولوياتنا المقبلة لامتلاك صوت فلسطيني فاعل في أوروبا، المساعدة في تجاوز الانقسام الفلسطيني، ثم المساهمة بعمل تنسيقي واسع من المؤسسات المتعاطفة مع القضية الفلسطينية وكذلك الدفع باتجاه تبنّي مبادرات يتمّ العمل جماعياً.

بعد ذلك أعتقد أنّ أهمّ أولويات معركتنا المقبلة، تتمثل أولًا بمحاسبة كيان الاحتلال على جرائمه أمام القانون الدولي، وكذلك أمام القوانين الوطنية عندما تسمح بذلك، وهناك العديد من الدول التي تمتلك تشريعات تسمح بملاحقة مجرمي الحرب خاصة مزدوجي الجنسيات، بعد ذلك المساهمة الفاعلة بإعطاء زخم إضافي وواسع لحركة المقاطعة وعدم الاستثمار والمعاقبة اي حركة BDS، هناك أمامنا فرصة إضعاف "إسرائيل" وعزلها.

كما أنّ أمامنا العمل على تطوير مواقف الأحزاب في دول أوروبا، وهنا لا ننسى أنّ الحكومات مكونة من ممثلي أحزاب سياسية تكون أغلبيات برلمانية لتصل للحكم، هذه مهمة النشطاء والجمعيات لأنهم يرتبطوا بعلاقات مع مسؤولين وشخصيات قيادية بهذه الاحزاب .

أنهي هذه الورقة بالقول إنّ فلسطين يجب أن تدخل كعنوان في الانتخابات في العديد من الدول الأوروبية، خاصة دول غرب أوروبا، الحراك التضامني الواسع فرصة ذهبية لتحقيق هذا الهدف، الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية تعمّ الجميع، وبالتالي الجميع محتاج لمواجهة كلّ مشاريع الجرائم ارتكبت في فلسطين أو بحق أيّ شعب آخر.

فلسطين عنوان نضالي يرمز لمعركة شعبية عالمية ضدّ الاستعمار لتحقيق الحرية وضدّ اذدواجية المعايير وهو الأمر الذي لم يعد مقبولاً في الساحة الشعبية والسياسية الدولية.

هل نشهد تفكك الاتحاد الأوروبي؟

ناصر قنديل

ترسم العلاقات الأميركية الروسية الآخذة بالتقدم الحذر رغم المواجهة الدائرة بين القطبين العسكريين الأهم في العالم، اللذين ورثا ترسانة ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، حيث يبدو أن الحرب الأوكرانية والتفوق الروسي الواضح فيها من جهة، ونجاح روسيا لتجاوز الاختناق المالي الذي صمّمت العقوبات عليها لإدخالها فيه، منصة تفاوض أوسع مدى بحجم اتساع مدى فكرة الحرب نفسها، التي أرادت إعادة صياغة المسرح الأوراسي لصالح تشارك غربي أميركي أوروبي في تقاسم التركة الروسية المفترضة كرجل مريض، حتى يبدو فشل الحرب والعقوبات، وقد فتح السياق على فرضيّة نشوء كتلة روسية صينية إيرانية عسكرية وسياسية واقتصادية تخوض معركة إسقاط أميركا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ما لم تسارع أميركا إلى خطوة إلى الوراء للتفاوض مع روسيا على صفقة استراتيجيّة.

لم تنجح المحاولات الأميركية بوضع العلاقات الروسية مع الصين وإيران في كفة موازية للعلاقة الأميركية الروسية المفترضة، لمقايضة كفة بكفة مقابلة، فقد اختبرت روسيا العالم بدون صين قوية وإيران صامدة، ولم تجد إلا الحصار الغربيّ بقيادة أميركية، لكن التمسك بالعلاقة مع الصين وإيران لا يعني بالضرورة تشكيل حلف هجومي سياسي واقتصادي وعسكري لمنازلة أميركا، تعرف روسيا أن ما يرتبه من مواجهة مكلف عليها وعلى حلفائها، الذين لا يمانعون بحلول تفاوضية، يبدو واضحاً أن روسيا تتمهل في إتمام صفقتها الخاصة لحين نضوج مسار التفاوض مع حليفيها الصيني والإيراني، خصوصاً أنه وبخلاف ما يعتقد

كثيرون تعرف روسيا أن نضج أميركا لمفهوم الصفقة تمّ تحت تأثير نتائج حرب السنتين التي خاضتها في مواجهة إيران وحلفائها في المنطقة بالتعاون مع "إسرائيل"، والتي تركت أميركا بالرغم من مزاعم النصر الذي تتحدّث عنه، أنها حرب فشلت في إخراج إيران وحلفائها من معادلة المنطقة، لكنها رسمت سياقاً مختلفاً للتفاوض معها ومع حلفائها، بما يوفر شروط الصفقة مع روسيا، التي يبدو أنّها تنتظر اكتمال التفاوض الصيني الأميركي الذي يدور على صفيح بحر الكاريبي الساخن، سواء حول تقاسم الأسواق أو حجم المساهمة الصينية في سوق السندات الأميركية وهي مساهمة أكثر من وجودية بالنسبة لأميركا تدرك الصين أهميّتها وتتصرّف على هذا الأساس على طاولة التفاوض.

يمكن التوسّع في مجالات التفاوض والتجاذب الأميركي الصيني والأميركي الإيراني لاحقاً، لكن الواضح أن المواجهات المتعدّدة التي دارت على جبهة هذه العلاقات أنضجت واشنطن لفكرة الحلّ التفاوضي ونضجت أميركا والصين وإيران لسقوف متقاربة في هذا الحل، ولم تعد "إسرائيل" تملك ما يؤهلها لامتلاك حق الفيتو على هذا التفاوض، ولذلك نشهد تسارعاً في ميدان التفاوض الروسي الأميركي الذي يتخذ من أوكرانيا عنواناً، لكن جوهرها يبدو أوسع بكثير ومحوره مستقبل أوروبا، بمثل ما كان جوهر الصفقة الأميركية الأوروبية قبيل الحرب الأوكرانية مستقبل روسيا.

مستقبل أوروبا التي لا تستطيع تحمّل تبعات التفاهم الروسي الأميركي على إنهاء الحرب بصيغة ترجح الحسابات والمصالح الروسية، وتستطيع معاندة ما ينتج عن هذا التفاهم ومواصلة الحرب دون أميركا، سوف يفتح الباب على سؤال كبير، هو ما هي حاجة أميركا للتمسك بأوروبا الموحّدة ما دامت الوظيفة التي لأجلها تبنت أميركا فكرة الاتحاد الأوروبي التي رفضتها دائماً والوظيفة انتهت إلى الفشل وهي هزيمة روسيا، أما بالنسبة لروسيا فإن الواضح أنها لا تحتاج إلى أوروبا موحّدة، وربما يكون أفضل بنظر كل من الأميركي والروسي تفكيك الاتحاد الأوروبي لإعادة تقاسم المسرح الأوروبي كما كان الحال خلال ما بعد الحرب العالمية الثانية ولو تمّ تعديل الخرائط بموجب الوقائع والمتغيرات، لكن لأميركا مصلحة حيوية مزدوجة بالتخلّص من الاتحاد الأوروبي.

أميركا تحتاج إلى إنهاء الاتحاد الأوروبيّ لسببين، الأول التعامل بالمفرق مع سوق النفط والغاز الذي تتطلع إليه في غرب وجنوب أوروبا، مقابل عودة روسيا إلى الشمال والشرق، وفي هذا السياق تحتاج أميركا لإنعاش صناعتها واقتصادها إلى استقطاب شبيه بالذي جرى بعد الحرب العالمية الثانية للمصانع الأوروبية الضخمة التي تبحث عن القرب من مصادر طاقة مضمونة ورخيصة، وهذا لم يعُد متاحاً في الدول الأوروبيّة، وإلى جانب العامل الاقتصاديّ المتمثل بسوق النفط والغاز من جهة واستقطاب الصناعة الأوروبية من جهة موازية، هناك عامل ماليّ نقديّ يتمثل بالحاجة لتوسيع نطاق التداول بالدولار، وهو يسجل تراجعاً تأمل واشنطن بوقفه عند حدّه عبر التفاهمات مع روسيا والصين، التي توحي بها وثيقة الأمن القومي الأميركي الجديدة، بأمل أن تكون المكاسب الروسية والصينية من هذه التفاهمات كافية لتجميد إصدار عملة موازية للدولار، يمكنها حجز ربع السوق العالمية، وبالتوازي مع التجميد المأمول لتراجع الدولار تحتاج أميركا إلى توسيع نطاقه خارج إطار الاقتصادات الروسية والصينية والهندية التي تتعامل تجارياً بعملتها الوطنية، وهنا تأتي أهمية تفكيك الاتحاد الأوروبي الذي يعني انتهاء اليورو كعملة عالمية تقتطع نصيباً يعادل ١٠٪ من التداولات التجارية سوف تؤول لحساب الدولار بزوال الاتحاد الأوروبي واليورو.